المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الأول: المقدمـــة	
– تمهيد	٢
– مشكلة البحث	٤
– هدف البحث	٥
– الطريقة البحثية ومصادر البيانات	٥
– اختيار عينة البحث	٦
– الدراسات السابقة	١٣
الباب الثانى: الإطار النظرى لسياسة التحرر الاقتصادى والهيكل التنظيمى لتجارة مستلزمات الإنتاج فى الزراعة المصرية	
– تمهيد	٣٨
الفصل الأول:الإطار النظرى لسياسة التحرر الاقتصادى فى مصر	٣٩
أولاً: مبررات الإصلاح الاقتصادى فى مصر	٣٩
ثانياً: أهداف سياسة التحرر الاقتصادى	٤١
– سياسة التثبيت	٤١
– سياسة التكيف الهيكلى	٤١
– السياسات الاجتماعية	٤١
ثالثاً: أهمية ومبررات التحرر الاقتصادى فى الزراعة المصرية	٤٢
رابعاً: مظاهر التحرر الاقتصادى فى الزراعة المصرية	٤٣
الفصل الثانى: الهيكل التنظيمى لتجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى فى مصر	٤٧
أولا:استخدام الأسمدة الكيماوية والتشريعات الخاصة بتداولها	٤٧
– ضرورة استخدام الأسمدة	٤٨
– أنواع الأسمدة	٤٩
– التشريعات المنظمةلتداول الأسمدة الكيماوية فىمصر	٥٠
ثانياً: استخدام التقاوى والتشريعات الخاصة بتداولها	٥٢
ثالثاً: استخدام المبيدات والتشريعات الخاصة بتداولها	٥٥

الموضوع	رقم الصفحة
- أنواع مستحضرات المبيدات	٥٦
١ - المركزات القابلة للاستحلاب	٥٦
٢ - المساحيق القابلة للبلل	٥٧
٣ - مساحيق التعفير	٥٧
٤ - المعلقات	٥٧
٥ - المحببات	٥٧
٦ - المركزات القابلة للذوبان	٥٧
٧ - المساحيق القابلة للذوبان فى الماء	٥٨
٨ - الطعوم	٥٨
- فاعلية المبيدات	٥٨
- أهمية استخدام المبيدات	٥٧
- القرارات الوزارية المنظمة لتسجيل واستيراد وتداول المبيدات فى مصر	٥٩
١ - قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦	٥٩
٢ - القرارات الوزارية المنظمة للاتجار وتداول المبيدات	٥٩
٣ - خطوات استيراد مبيد موصى به ومسجل بسجلات وزارة الزراعة واجراءات الاستيراد والافراج عن هذا المبيد	٦٠
- الإجراءات	٦٠
- المادة رقم ١٦ من القرار الوزارى رقم ٢١٥ لسنة ١٩٨٥	٦١
- أحكام الرقابة على الاتجار فى المبيدات	٦٢
رابعاً: الآثار البيئية لاستخدام مستلزمات الإنتاج فى الزراعة المصرية	٦٣
١ - التلوث بالمبيدات	٦٤
٢ - التلوث من الأسمدة	٦٤
٣ - التلوث من مياه الرى	٦٥

الموضوع	رقم الصفحة
خامساً: السياسة التوزيعية لمستلزمات الإنتاج الزراعى فى مصر	٦٥
١ - المرحلة الأولى: الفترة (١٩٣٩ - ١٩٦٠).....	٦٦
٢ - المرحلة الثانية: الفترة (١٩٦١- ١٩٧٣).....	٦٧
٣ - المرحلة الثالثة: الفترة (١٩٧٣- ١٩٨٧/٨٦).....	٦٨
٤ - المرحلةالرابعة: الفترة(١٩٨٧/٨٦-١٩٩٣/٩٢)	٦٩
٥ - المرحلة الخامسة: الفترة ما بعد عام ١٩٩٣.....	٧٠
سادساً: الهيكل التوزيعى لمستلزمات الإنتاج الزراعى والأجهزة المسئولة عنها.....	٧٠
١ - هيكل توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى والأجهزة المسئولة عنها قبل تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى.....	٧١
٢- دور الأجهزة المسئولة عن توزيع مستلزمات الإنتاج قبل تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى.....	٧٢
٣- الهيكل التوزيعى لمستلزمات الإنتاج الزراعى والأجهزة المسئولة عنها بعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى	٧٣
الباب الثالث: تطور تجارة مستلزمات الإنتاج والإنتاج الزراعى فى مصر	
- تمهيد	٨٥
الفصل الأول: تطور كميات وقيم مستلزمات الإنتاج الزراعى	٨٦
أولا: تطور الكميات المستخدمة من الأسمدة الكيماوية والمبيدات	٨٦
١- تطور الكميات المستخدمة من الأسمدة الآزوتية....	٨٧
٢- تطور الكميات المستخدمة من الأسمدة البوتاسية...	٨٧
٣- - تطور الكميات المستخدمة من الأسمدة الفوسفاتية	٩٠
٤ - تطور الكميات المستخدمة من المبيدات	٩٠

الموضوع	رقم الصفحة
ثانياً: تطور الكميات المستخدمة من التقاوى	٩١
١ - تطور الكميات المستخدمة من تقاوى القمح	٩١
٢ - تطور الكميات المستخدمة من تقاوى الذرة الشامية الصيفى	٩٤
٣ - تطور الكميات المستخدمة من تقاوى الأرز	٩٤
٤ - تطور الكميات المستخدمة من تقاوى القطن (بذرة القطن)	٩٤
ثالثاً: تطور أسعار المستهلك من الأسمدة الكيماوية	٩٥
١ - تطورأسعار المستهلك من نترات النشادر ١٥,٥٪	٩٦
٢ - تطورأسعار المستهلك من نترات النشادر ٣٣,٥٪	٩٦
٣ - تطور أسعار المستهلك من سماد اليوريا ٤٦٪ ...	٩٩
٤ - تطور أسعار المستهلك من سماد السوبر فوسفات الجير الناعم	٩٩
٥ - تطورأسعارالمستهلك من سماد سلفات البوتاسيوم	٩٩
رابعاً: تطور قيمة الأسمدة والتقاوى والمبيدات الكيماوية	١٠٠
١ - تطور قيمة الأسمدة	١٠٠
٢ - تطور قيمة المبيدات	١٠٣
٣ - تطور قيمة التقاوى	١٠٣
خامساً: تطور قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى والحيوانى وقيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى.....	١٠٤
١ - تطور إجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى	١٠٤
٢ - تطور إجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج الحيوانى..	١٠٧
٣ - تطور إجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى..	١٠٧
سادساً: تطور قيمة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى فى مصر خلال الفترة (١٩٧٥- ١٩٩٣)	١٠٨
الفصل الثانى: أثر سياسة التحرر الاقتصادى على إنتاج أهم المحاصيل فى مصر	١١١
أولاً: إنتاج محصول القمح	١١١

الموضوع	رقم الصفحة
١ - المساحة المزروعة	١١٢
٢ - الانتاجية	١١٢
٣ - الإنتاج الكلى	١١٢
٤ - السعر المزرعى	١١٥
٥ - التكاليف الكلية للفدان	١١٥
٦ - صافى العائد الفدانى	١١٦
ثانياً: إنتاج محصول الذرة الشامية الصيفى	١١٧
١ - المساحة المزروعة	١١٧
٢ - الانتاجية	١١٧
٣ - الإنتاج الكلى	١٢٠
٤ - السعر المزرعى	١٢٠
٥ - التكاليف الكلية للفدان	١٢٠
٦ - صافى العائد الفدانى	١٢١
ثالثاً: إنتاج محصول الأرز	١٢٢
١ - المساحة المزروعة	١٢٢
٢ - الانتاجية	١٢٢
٣ - الإنتاج الكلى	١٢٥
٤ - السعر المزرعى	١٢٥
٥ - التكاليف الكلية للفدان	١٢٦
٦ - صافى العائد الفدانى	١٢٦
رابعاً: إنتاج محصول القطن	١٢٧
١ - المساحة المزروعة	١٢٨
٢ - الانتاجية	١٣١
٣ - الإنتاج الكلى	١٣١
٤ - السعر المزرعى	١٣١
٥ - التكاليف الكلية للفدان	١٣١
٦ - ضافى العائد الفدانى	١٣٢

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الرابع: الآثار الاقتصادية لسياسة التحرر الاقتصادى على تجارة مستلزمات الإنتاج والإنتاج الزراعى بمحافظة الدقهلية	
تمهيد	١٣٤
الفصل الأول: الموارد والإمكانيات الاقتصادية والزراعية بمحافظة الدقهلية	١٣٥
أولاً: الموقع الجغرافى	١٣٥
ثانياً: الموارد البشرية	١٣٦
ثالثاً: العمالة الزراعية	١٤٤
رابعاً: الموارد الأرضية	١٤٤
خامساً: الموارد المائية	١٤٧
سادساً: الصرف الزراعى	١٥٢
سابعاً: استصلاح الأراضى	١٥٢
الفصل الثانى: دور المؤسسات الاقتصادية المختلفة فى توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى بمحافظة الدقهلية	١٥٦
أولاً: دور الجمعيات التعاونية الزراعية	١٥٧
ثانياً: دور بنك التنمية والائتمان الزراعى	١٦٠
ثالثاً: دور الإصلاح الزراعى	١٦٢
رابعاً: دور القطاع الخاص	١٦٤
خامساً:دور البورصة الزراعية	١٧١
سادساً: تطور قيمة بنود مستلزمات الإنتاج النباتى من إجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى	١٧١
١ - نصيب الأسمدة من قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى	١٧٢
٢- نصيب المبيدات من قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى	١٧٢
٣- نصيب التقاوى من قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى	١٧٦
٤- نصيب الوقود والزيوت من قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى	١٧٧

الموضوع	رقم الصفحة
٥ – تطور إجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى	١٧٧
٦ – تطور إجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج الحيوانى..	١٧٨
٧ – تطور إجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى..	١٧٨
الفصل الثالث: أثر سياسة التحرر الاقتصادى على هيكل إنتاج أهم المحاصيل الرئيسية بمحافظة الدقهلية	١٨٠
أولاً: إنتاج محصول القمح.....	١٨١
١ – المساحة المزروعة	١٨١
٢ – الانتاجية	١٨١
٣ – الإنتاج الكلى	١٨٤
٤ – السعر المزرعى	١٨٤
٥ – التكاليف الكلية للفدان	١٨٤
٦ – صافى العائد الفدانى	١٨٥
ثانياً: إنتاج محصول الذرة الشامية.....	١٨٥
١ – المساحة المزروعة	١٨٦
٢ – الانتاجية	١٨٦
٣ – الإنتاج الكلى	١٨٦
٤ – السعر المزرعى	١٨٩
٥ – التكاليف الكلية للفدان	١٨٩
٦ – صافى العائد الفدانى	١٩٠
ثالثاً: إنتاج محصول الأرز.....	١٩٠
١ – المساحة المزروعة	١٩٠
٢ – الانتاجية	١٩٢
٣ – الإنتاج الكلى	١٩٢
٤ – السعر المزرعى	١٩٥
٥ – التكاليف الكلية للفدان	١٩٥
٦ – صافى العائد الفدانى	١٩٦
رابعاً: إنتاج محصول القطن.....	١٩٧
١ – المساحة المزروعة	١٩٨

الموضوع	رقم الصفحة
٢ - الانتاجية	٢٠٠
٣ - الإنتاج الكلى	٢٠٠
٤ - السعر المزرعى	٢٠٠
٥- التكاليف الكلية للفدان	٢٠٢
٦ - صافى العائد الفدانى	٢٠٢
خامساً: مسئولية الزيادة فى قيمة مستلزمات الإنتاج من الزيادة فى إجمالى تكاليف أهم المحاصيل بمحافظة الدقهلية	٢٠٣
١ - مسئولية مستلزمات الإنتاج عن الزيادة فى تكاليف إنتاج القمح	٢٠٥
٢ - مسئولية مستلزمات الإنتاج عن الزيادة فى تكاليف إنتاج الذرة الشامية الصيفى	٢٠٨
٣ - مسئولية مستلزمات الإنتاج عن الزيادة فى تكاليف إنتاج الأرز	٢١٠
٤ - مسئولية مستلزمات الإنتاج عن الزيادة فى تكاليف إنتاج القطن	٢١٢
الباب الخامس: تقييم أداء تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى وأثرها على كفاءة الإنتاج النباتى بمحافظة الدقهلية	
تمهيد	٢١٦
الفصل الأول: تقييم أداء تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى من وجهة نظر الزراع وتجار القطاع الخاص بالعينة	٢١٧
أولاً: أداء تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى من وجهة نظر الزراع	٢١٧
١ - الأهمية النسبية لمصادر توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى	٢١٧
٢- أسباب تعامل الزراع مع مصادر توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى	٢٢٠

الموضوع	رقم الصفحة
أ - أسباب تعامل الزراع مع مصادر توزيع الأسمدة	٢٢٠
ب- أسباب تعامل الزراع مع مصادر توزيع التقاوى	٢٢٢
جـ - أسباب تعامل الزراع مع مصادر توزيع المبيدات الكيماوية	٢٢٥
٣ - طريقة سداد الزراع ونوع الضمان فى الحصول على المستلزم طبقاً لمصادر التعامل.....	٢٢٧
٤ - دور الإرشاد الحكومى بعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى.....	٢٣٠
٥- أثر تحرير تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى على الكميات المستخدمة منها	٢٣٣
ثانياً: أداء تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى من وجهة نظر التجار	٢٣٥
١ - الخصائص الاجتماعية لتجار مستلزمات الإنتاج الزراعى	٢٣٦
٢- التزام تجار مستلزمات الإنتاج الزراعىبتطبيق التعليمات الحكومية فى ممارسة نشاطهم.....	٢٣٨
- تجار الأسمدة	٢٣٨
- تجار التقاوى	٢٤٠
- تجار المبيدات الكيماوية	٢٤٠
٣ - طريقة ونظام تعامل التجار مع مصادر مستلزمات الإنتاج الزراعى.....	٢٤١
- تجار الأسمدة	١٤١
- تجار التقاوى	٢٤١
- تجار المبيدات الكيماوية	٢٤٣
٤ - وصف سوق مستلزمات الإنتاج الزراعى.....	٢٤٣
- تجار الأسمدة	٢٤٥

الموضوع	رقم الصفحة
- تجار التقاوى	٢٤٥
- تجار المبيدات الكيماوية	٢٤٥
٥ - خصائص تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى بعد تطبيق سياسة تحرير التجارة	٢٤٦
أ - تعامل المنشأة مع الزراع.....	٢٤٦
- تجار الأسمدة	٢٤٦
- تجار التقاوى	٢٤٨
- تجار المبيدات الكيماوية	٢٤٨
ب- طريقة السداد وهامش الربح	٢٤٩
جـ- المنافسة بين مصادر تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى	٢٥١
د - أثر تحرير تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى على الأسعار	٢٥٢
٦- المشاكل والمعوقات التى تواجه تجار مستلزمات الإنتاج الزراعى وسبل التغلب عليها	٢٥٦
أ - المشاكل والمعوقات	٢٥٧
- مشاكل تجار الأسمدة	٢٥٧
- مشاكل تجار التقاوى	٢٥٧
- مشاكل تجار المبيدات الكيماوية	٢٥٨
ب- سبل التغلب على المشاكل التى تواجه تجار مستلزمات الإنتاج الزراعى.....	٢٥٨
- مقترحات تجار الأسمدة	٢٥٨
- مقترحات تجار التقاوى	٢٥٩
- مقترحات تجار المبيدات الكيماوية	٢٥٩
الفصل الثانى: الكفاءة الاقتصادية للإنتاج الزراعى النباتى بمحافظة الدقهلية	٢٦١
أولاً: الخصائص الاجتماعية للزراع بعينة البحث.....	٢٦١

الموضوع	رقم الصفحة
ثانيا: التقدير الإحصائى لدوال إنتاج أهم المحاصيل بعينة البحث	٢٦٤
أ - تقدير دالة الإنتاج الزراعى لمحصول القمح	٢٦٥
١ - أهم المقاييس الوصفية لانتاج محصول القمح	٢٦٦
٢ - العوامل المؤثرة على إنتاج محصول القمح	٢٦٦
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول القمح بمناطق الائتمان	٢٧٠
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول القمح بمناطق الاصلاح الزراعى	٢٧١
٣- تقدير دالة إنتاج محصول القمح على مستوى الفئات الحيازية بالعينة	٢٧١
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول القمح لفئة الحيازة أقل من فدان	٢٧١
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول القمح لفئة الحيازة من فدان لأقل من ٣ أفدنة	٢٧٣
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول القمح لفئة الحيازة من ثلاثة أفدنة فأكثر	٢٧٤
ب - تقدير دالة الإنتاج الزراعى لمحصول الذرة الشامية الصيفى.....	٢٧٥
١ - أهم المقاييس الوصفية لانتاج محصول الذرة الشامية الصيفى.....	٢٧٥
٢ - العوامل المؤثرة على إنتاج محصول الذرة الشامية الصيفى.....	٢٧٧
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول الذرة الشامية الصيفى بمناطق الائتمان	٢٧٩
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول الذرة الشامية الصيفى بمناطق الاصلاح الزراعى	٢٨٠

الموضوع	رقم الصفحة
٣- تقدير دالة إنتاج محصول الذرة الشامية الصيفى على مستوى الفئات الحيازية بالعينة	٢٨١
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول الذرة الشامية الصيفى لفئة الحيازة أقل من فدان	٢٨١
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول الذرة الشامية الصيفى لفئة الحيازة من فدان لأقل من ٣ أفدنة	٢٨٣
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول الذرة الشامية الصيفى لفئة الحيازة من ثلاثة أفدنة فأكثر	٢٨٣
جـ - تقدير دالة الإنتاج الزراعى لمحصول الأرز.....	٢٨٥
١ - أهم المقاييس الوصفية لانتاج محصول الأرز	٢٨٥
٢ - العوامل المؤثرة على إنتاج محصول الأرز....	٢٨٧
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول االأرز بمناطق الانتمان	٢٨٩
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول الأرز بمناطق الاصلاح الزراعى	٢٩٠
٣- تقدير دالة إنتاج محصول الأرز على مستوى الفئات الحيازية بالعينة	٢٩٠
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول الارز لفئة الحيازة أقل من فدان	٢٩١
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول الارز لفئة الحيازة من فدان لأقل من ٣ أفدنة	٢٩١
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول الارز لفئة الحيازة من ثلاثة أفدنة فأكثر	٢٩٣
د - تقدير دالة الإنتاج الزراعى لمحصول القطن.....	٢٩٤
١ - أهم المقاييس الوصفية لانتاج محصول القطن	٢٩٤
٢ - العوامل المؤثرة على إنتاج محصول القطن..	٢٩٦

الموضوع	رقم الصفحة
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول القطن بمناطق الائتمان	٢٩٨
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول القطن بمناطق الاصلاح الزراعى	٢٩٩
٣- تقدير دالة إنتاج محصول القطن على مستوى الفئات الحيازية بالعينة	٢٩٩
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول القطن لفئة الحيازة أقل من فدان	٢٩٩
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول القطن لفئة الحيازة من فدان لأقل من ٣ أفدنة	٣٠١
- العوامل المؤثرة على إنتاج محصول القطن لفئة الحيازة من ثلاثة أفدنة فأكثر	٣٠٢
ثالثاً: أثر سياسة التحرر الاقتصادى على أربحية أهم المحاصيل الرئيسية بعينة البحث	٣٠٣
١ - صافى العائد الفدانى لمحاصيل البحث	٣٠٤
٢ - صافى العائد الفدانى (جنيه/شهر).....	٣٠٦
٣ - أربحية الجنيه/للفدان	٣٠٧
٤ - اربحية الجنيه/شهر/فدان	٣٠٨
الباب السادس: الموجز والخاتمة	٣١١
الملاحق	٣٤٨
- ملحق رقم (١): استمارة استبيان خاصة بالزراع.....	٣٣٣
- ملحق رقم (٢): استمارة استبيان خاصة بموزعى مستلزمات الإنتاج	٣٤٢
- ملحق رقم (٣): جداول الملحق الإحصائى	٣٤٩
المراجع	٣٧٤
أولاً: مراجع باللغة العربية	٣٧٥
ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية	٣٩١
ملخص باللغة الإنجليزية	

الموجز والخاتمـــــة

تميزت السياسة الزراعية قبل تحرير الزراعة المصرية بالعديد من الظواهر والسمات الأساسية، مثل سيطرة الحكومة على عناصر الإنتاج الزراعى، حيث صارت هى المشترى الوحيد للحاصلات الزراعية الرئيسية، كما سيطرت على جميع الهيئات والكيانات الزراعية التمويلية والتعاونية، واستخدمتها الدولة فى نفس الوقت، أو بالتبادل لتنفيذ سياستها الزراعية، خاصة فيما يتعلق بالتركيب المحصولى، وتوزيع المقررات الإجبارية من عناصر الإنتاج، واستلام المحاصيل التى تورد إجبارياً للحكومة.

وقد استمر ذلك الوضع خلال فترة الستينيات والسنوات الأولى من السبعينيات، والتى أعقبها الأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادى، وفيها استبدلت الجمعيات التعاونية بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وفروعه، وبنوك القرى فى احتكار توزيع مستلزمات الإنتاج، واستلام حصة الدولة من الحاصلات الزراعية التى تورد من المزارع لها، كما اقتصر دور التعاونيات على تقديم بعض الخدمات الزراعية الضئيلة، واستمر ذلك حتى النصف الأول من فترة الثمانينيات، والذى بدأت فيه خطوات الإصلاح الاقتصادى لتنمية القطاع الزراعى بصورة فعالة وواضحة. وقد استهدفت برامج الإصلاح الاقتصادى تحقيق هدفين أساسيين هما: زيادة الكفاءة الإنتاجية لاستخدام الموارد الزراعية المتاحة، بالإضافة لتحقيق التوازن والمساواة فى توزيع الدخول بين قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة.

وفى عام ٢٠٠٢ ساهم القطاع الزراعى المصرى بحوالى ١٨٪ من الدخل القومى، ومن المتوقع أن ترتفع مساهمته مرة أخرى نتيجة للمشروعات الزراعية الجديدة، والتى استهدفت التوسع الأفقى وزيادة الإنتاجية كماً ونوعاً عن طريق استخدام الأساليب الفنية الحديثة. كما بلغت قيمة الإنتاج الزراعى حوالى ٧٤,٧ مليار جنيه، منها نحو ٤٤,٧ مليار جنيه من الإنتاج النباتى مثلت نحو ٥٩,٩٪ من جملة قيمة الإنتاج الزراعى، وبعد أن أصبح سوق مستلزمات الإنتاج يخضع لآليات العرض والطلب، ودخول القطاع الخاص مشاركاً قطاعات أخرى فى تسويقها وتوزيعها، كما بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى عام ٢٠٠١ نحو ٢١,١ مليار جنيه، منها نحو ١٤,٢ مليار جنيه كقيمة لمستلزمات الإنتاج الحيوانى، ونحو ٥١ مليار جنيه كقيمة لمستلزمات الإنتاج السمكى، وحوالى ٦,٤

مليار جنيه كقيمة لمستلزمات الإنتاج النباتى والتى تضم الأسمدة، والتقاوى، والمبيدات الكيماوية. وتعتبر محافظة الدقهلية من المحافظات الزراعية الرئيسية بجمهورية مصر العربية، بما تملكه من موارد وإمكانيات بشرية ومادية كبيرة.

كما أن محافظة الدقهلية تعتبر من أكثر المحافظات التى ليس لها ظهير صحراوى، الأمر الذى يلقى عبئاً بضرورة الاهتمام بخصوبة التربة فيها، واستخدام مستلزمات الإنتاج بالشكل الذى يحقق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة من المنتجات الزراعية.

وقد انحصرت مشكلة هذا البحث فى ملاحظة عدم التنسيق بين دور كل من الدولة والقطاع الخاص، فيما يتعلق بتوزيع وتجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى، خلال الفترة الانتقالية بين التدخل الحكومى والتحرر الاقتصادى الكامل لها، مما أدى إلى حدوث هزات شديدة فى تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى، أهمها المتعلقة بتجارة الأسمدة الكيماوية، كما حدث فى أزمتى عامى ١٩٩٦/٩٥، ٢٠٠٤/٢٠٠٣، بالإضافة إلى ما تبين من ضعف ثقة التجار فى مدى جدية الحكومة فى الاعتماد على القطاع الخاص بتسويق مستلزمات الإنتاج، الأمر الذى ترتب عليه عدم استقرار السوق، فانعكس ذلك على المزارع نتيجة عدم توفر مستلزمات الإنتاج بالكميات، والنوعيات اللازمة، وفى الوقت والأسعار المناسبين فارتفعت تكاليف الإنتاج، وانخفضت الأسعار النسبية للمحاصيل الرئيسية، ومن ثم انخفضت أربحيته المزارع منها بشكل واضح، الأمر الذى ترتب عليه انخفاض الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لإنتاج هذه المحاصيل، وبالتالى ضعف قدرة القطاع الزراعى على تحقيق أهدافه الإنتاجية والاستهلاكية والتصديرية. ومن كل ذلك اتضح ضرورة دراسة هذا الوضع، والعمل على اقتراح الأساليب الكفيلة بعلاج الآثار السلبية للتحرير غير المنظم لسوق مستلزمات الإنتاج الزراعى فى مصر.

وانطلاقاً من مشكلة البحث فقد تحدد الهدف الرئيسى له فى دراسة الآثار الاقتصادية لتحرير تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى على أهم المحاصيل الرئيسية فى القطاع الزراعى المصرى بصفة عامة، وفى محافظة الدقهلية بصفة خاصة، وقد تطلب تحقيق هذا الهدف إنجاز عدداً آخراً من الأهداف الفرعية، والتى اشتملت على إلقاء الضوء على الإطار النظرى لسياسات التحرر الاقتصادى، والهيكل التنظيمى لتجارة مستلزمات الإنتاج فى الزراعة المصرية،

ودراسة تطور كميات وقيم مستلزمات الإنتاج الزراعى والإنتاج الزراعى فى مصر، والتعرف على الآثار الاقتصادية لسياسة التحرر الاقتصادى على تجارة مستلزمات الإنتاج والإنتاج الزراعى بمحافظة الدقهلية، فضلاً عن تقييم أداء تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى، وأثرها على كفاءة الإنتاج النباتى بمحافظة الدقهلية. الأمر الذى قد يمكن متخذ القرار من الوقوف على أهم المشكلات التى تواجه سوق مستلزمات الإنتاج الزراعى، وكذلك محاولة اقتراح الحلول، والإجراءات التى يمكن للدولة إتباعها لتهيئة المناخ المناسب لتحقيق التحرير الكامل لتجارتها، ومن ثم تهيئة الظروف الملائمة للقطاع الخاص للقيام بدوره المنوط له فى هذا المجال.

وقد اعتمد البحث فى توفير بياناته على العديد من مصادر البيانات، مثل نشرات منظمة الأغذية والزراعة، والبيانات المنشورة وغير المنشورة، والتى تصدرها الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى والإحصاء بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، ووزارة التخطيط، ومعهد بحوث الاقتصاد الزراعى، والبنك المركزى المصرى، والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، ومركز المعلومات بمديرية الزراعة بمحافظة الدقهلية، ومركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار بديوان عام محافظة الدقهلية، وغيرها، بالإضافة للعديد من البحوث والدراسات المتعلقة بموضوع البحث.

أما البيانات الميدانية فقد تم جمعها من خلال تصميم استمارتى استبيان، تم استخدامها فى جمع البيانات لعينة البحث من الزراع، والأخرى لتجار القطاع الخاص القائمين بتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى بمحافظة الدقهلية/ حيث بلغ إجمالى عينة الزراع ٣٦٥ مفردة، وقد اختيرت "عينة عشوائية طبقية متعددة المراحل" ووقع الاختيار على مركزى "أجا"، و"بلقاس"، كما مثلت قريتى "ميت مسعود"، و"ميت العامل" بمركز "أجا" وهو من المراكز القريبة من عاصمة المحافظة، أما قريتى "الستامونى"، و"أحمدية أبو الفتوح". فقد مثلتا لمركز "بلقاس"، وهو من المراكز التى تبعد عن عاصمة المحافظة.

أما فيما يتعلق بعينة تجار القطاع الخاص لتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى بمحافظة الدقهلية فقد بلغ عددها ١٥٠ مفردة أختيرت عينة "عشوائية منتظمة"، وفقاً لتخصص كل منشأة، وذلك خلال موسم ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

وتحقيقاً لأهداف هذا البحث، فقد تضمن ستة أبواب، خصص الأول منها

للمقدمة التى احتوت على التمهيد، وعرض مشكلة، وهدف البحث، والطريقة البحثية، ومصادر البيانات، فضلاً عن الاستعراض المرجعى للدراسات السابقة.

بينما تناول الباب الثانى، الإطار النظرى لسياسة التحرر الاقتصادى، والهيكل التنظيمى لتجارة مستلزمات الإنتاج فى الزراعة المصرية وذلك فى فصلين، أما الفصل الأول فقد اختص بالإطار النظرى لسياسات التحرر الاقتصادى فى مصر، فى حين تناول الفصل الثانى، الهيكل التنظيمى لتجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى فى مصر. أما الباب الثالث، فقد تضمن إظهار تطور تجارة مستلزمات الإنتاج والإنتاج الزراعى فى مصر، وذلك فى فصلين، ركز الفصل الأول منها على دراسة تطور كميات وقيم مستلزمات الإنتاج الزراعى، فى حين تناول الفصل الثانى بيان أثر سياسة التحرر الاقتصادى على إنتاج أهم المحاصيل الرئيسية فى مصر. وتناول الباب الرابع، الآثار الاقتصادية لسياسة التحرر الاقتصادى على تجارة مستلزمات الانتاج والإنتاج الزراعى بمحافظة الدقهلية، وذلك فى ثلاثة فصول، اهتم الأول منها بالتعرف على الموارد والإمكانيات الاقتصادية والزراعية بمحافظة الدقهلية، بينما ركز الفصل الثانى على دراسة دور المؤسسات الاقتصادية المختلفة فى توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى بمحافظة الدقهلية، فى حين تضمن الفصل الثالث استعراضاً لأثر سياسة التحرر الاقتصادى على هيكل إنتاج أهم المحاصيل الرئيسية فى محافظة الدقهلية، بينما تناول الباب الخامس، تقييم أداء تجارة مستلزمات الإنتاج والإنتاج الزراعى، وأثرها على كفاءة الإنتاج النباتى بمحافظة الدقهلية، حيث ضم هذا الباب فصلين، اهتم الأول منها، بتقييم أداء تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى من وجهة نظر الزراع وتجار القطاع الخاص بالعينة، فى حين تناول الفصل الثانى، تقدير الكفاءة الاقتصادية للإنتاج الزراعى النباتى بمحافظة الدقهلية. أما الباب السادس، فقد خصص لموجز البحث والخاتمة.

وقد أوضح الفصل الأول من الباب الثانى مبررات الإصلاح الاقتصادى فى مصر، وأهداف سياسة التحرر الاقتصادى، وأهمية ومبررات التحرر الاقتصادى فى الزراعة المصرية، ومظاهر التحرر الاقتصادى فى الزراعة المصرية أيضاً. كما أشار الفصل الثانى من ذات الباب إلى استخدام الأسمدة الكيماوية، واستخدام التقاوى، واستخدام المبيدات الكيماوية مع توضيح التشريعات الخاصة بتداول كل منها، بالإضافة إلى توضيح الآثار البيئية لاستخدام مستلزمات الإنتاج فى الزراعة المصرية، والسياسات التوزيعية لمستلزمات الإنتاج الزراعى

فى مصر، والهيكل التوزيعى مستلزمات الإنتاج الزراعى والأجهزة المسئولة عنها.

كما تناول الفصل الأول من الباب الثالث، تطور كميات وقيم مستلزمات الإنتاج الزراعى حيث تناول تطور الكميات المستخدمة من الأسمدة الكيماوية والمبيدات، ومنه يتبين انخفاض متوسط الكمية المستخدمة من الأسمدة الآزوتية فى الزراعة المصرية من نحو ٣,٦ مليون طن خلال الفترة قبل التحرر الاقتصادى (١٩٧٨-١٩٨٢) إلى حوالى ٣,٤ مليون طن خلال الفترة بعد التحرر الاقتصادى (١٩٩٨-٢٠٠٢)، وقد بلغت نسبة الانخفاض حوالى ٣,٨٪ من متوسط الكمية المستخدمة فى الفترة الأولى، بينما تبين زيادة متوسط الكميات المستخدمة من الأسمدة البوتاسية من حوالى ١٨,٤ ألف طن خلال الفترة الأولى، إلى حوالى ٥٦,٦ ألف طن خلال الفترة الثانية، كما بلغت نسبة الزيادة نحو ٢٠٧,٦٪ من متوسط الكمية المستخدمة فى الفترة الأولى. كما لوحظ تناقص متوسط الكميات المستخدمة من الأسمدة الفوسفاتية من نحو ٧٥٢ ألف طن خلال الفترة الأولى، إلى حوالى ٣١٩ ألف طن خلال الفترة الثانية، وبلغت نسبة الانخفاض حوالى ٥٧٪ من متوسط الكميات المستخدمة فى الفترة الأولى، كما اتضح انخفاض متوسط الكميات المستخدمة من المبيدات الكيماوية فى الزراعة المصرية من نحو ١٥,٥ ألف طن خلال الفترة الأولى، إلى حوالى ١,٦ ألف طن خلال الفترة الثانية، كما قدرت نسبة ذلك الانخفاض بحوالى ٨٩,٥٪. ومن حيث تطور الكميات المستخدمة من التقاوى، فقد تبين تذبذب الكميات المستخدمة منها بالنسبة لمحصول القمح فى الزراعة المصرية ما بين ٢٩١ ألف أردب كحد أدنى كمتوسط للفترة الأولى، وحوالى ٤٨٤,٦ ألف أردب كحد أعلى كمتوسط للفترة الثانية، فى حين زادت الكميات المستخدمة من تقاوى الذرة الشامية الصيفى من حوالى ٧ آلاف أردب خلال الفترة الأولى إلى حوالى ١٠٤ ألف أردب خلال الفترة الثانية/ وبلغت نسبة الزيادة نحو ١٣٨٣٪ من متوسط الكمية المستخدمة فى الفترة الأولى، كما تبين تناقص متوسط الكميات المستخدمة من تقاوى الأرز، والقطن من نحو ٣٢٤، ٧٥٠ ألف أردب على الترتيب خلال الفترة الأولى، إلى حوالى ١٧٩، ٢٦٣ ألف إردب خلال الفترة الثانية لتقاوى الأرز، والقطن على الترتيب، وعند دراسة تطور أسعار المستهلك من الأسمدة الكيماوية، فقد تبين زيادة أسعار الطن لكل من نترات النشادر ١٥,٥٪، ونترات النشادر ٣٣,٥٪، واليوريا ٤٦٪، وسوبر فوسفات الجير الناعم، وسلفات البوتاسيوم فى الفترة بعد

التحرر الاقتصادى عن فترة ما قبل التحرر الاقتصادى، حيث قدرت نسبة الزيادة على الترتيب نحو ٥٩٦,٥٪، ٤٨٩٪، ٣٠٨٪، ٥٠٥٪، ٥٨٥٪ من متوسط الفترة الأولى.

أما من حيث تطور قيمة الأسمدة، والتقاوى، والمبيدات الكيماوية، فقد أوضحت التقديرات زيادة قيمة الأسمدة الكيماوية، وقيمة المبيدات، وقيمة التقاوى المستخدمة فى الزراعة المصرية من حوالى ١٤٣,٤، ٥٧,٧، ٩١ مليون جنيها على الترتيب خلال الفترة الأولى، إلى حوالى ٤٠٧٧,٦، ١٨٢,٥، ١٤٨٣,٧ مليون جنيها خلال الفترة الثانية على الترتيب.

وعند دراسة تطور مستلزمات الإنتاج النباتى والحيوانى، وقيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى، وذلك من خلال مقارنة القيم قبل تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى، بقيمتها بعد تطبيق تلك السياسات على اعتبار أن الفترة الأولى هى فترة الأساس، تبين زيادة قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى والحيوانى، وقيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى، وقدرت نسبة الزيادة بنحو ٢١٣٣٪، ١٢٣٤٪، ١٤٤٤٪ على الترتيب، من متوسط قيمتها فى الفترة الأولى.

بينما خصص الفصل الثانى من نفس الباب لدراسة أثر سياسة التحرر الاقتصادى على إنتاج أهم المحاصيل، حيث تبين زيادة المساحة المزروعة من القمح، والذرة الشامية الصيفى، والأرز من نحو ١,٤، ١,٤، ١,٦ مليون فدان على الترتيب خلال الفترة الأولى، إلى حوالى ٢,٣، ١,٦، ١,٦ مليون فدان على الترتيب خلال الفترة الثانية، كما مثلت نسبة الزيادة بحوالى ٦٦٪، ١٥٪، ٥٥٪ للمساحة المزروعة بمحاصيل القمح، والذرة الشامية الصيفية، والأرز على الترتيب. فى حين انخفضت المساحة المزروعة بمحصول القطن من نحو ١,٣ مليون فدان خلال الفترة الأولى، إلى حوالى ٧٢٠ ألف فدان خلال الفترة الثانية، وقدرت نسبة الانخفاض بحوالى ٣٩٪ عند مقارنتها بالفترة الأولى.

كما اتضح زيادة الإنتاجية الفدانية للقمح، والذرة الشامية الصيفى، والأرز من حوالى ٩,٣ أردب، ١٢,٩ أردب، ٢,٢ طن على الترتيب خلال الفترة الأولى، إلى حوالى ١٨,٤ أردب، ونحو ٢٣,٨ أردب، وحوالى ٣,٨ طن/للفدان على الترتيب خلال الفترة الثانية. كما قدرت نسبة الزيادة بحوالى ٩٨٪، ٨٤,٦٪، ٧٠٪ على الترتيب من متوسط الإنتاجية الفدانية للفترة الأولى. بينما انخفضت الإنتاجية الفدانية لمحصول القطن من نحو ٧ قنطار/فدان خلال الفترة

الأولى، إلى نحو ٦,٤ قنطار/فدان خلال الفترة الثانية، كما قدرت نسبة الانخفاض بحوالى ٣٨٪ من متوسط الفترة الأولى.

كما أوضح البحث زيادة متوسط سعر القمح، والذرة الشامية الصيفى، والأرز من نحو ١٠,٨، ١٣,٦، ٧٧,٦ جنيها/طن خلال الفترة الأولى، إلى نحو ١٠٦ جنيهاً/أردب، ٨٥ جنيهاً/أردب، ٦٦٠ جنيهاً/طن خلال الفترة الثانية، وقدرت نسبة الزيادة بحوالى ٨٨٠٪، ٥٢٧٪، ٧٥٠٪ على الترتيب من متوسط السعر المزرعى للفترة الأولى. كما اتضح زيادة السعر المزرعى لمحصول القطن من نحو ٥٠ جنيهاً/قنطار خلال الفترة الأولى، إلى نحو ٣٨٩,٤ جنيهاً/قنطار خلال الفترة الثانية، وقدرت نسبة الزيادة بحوالى ٦٨٥٪ من متوسط الفترة الأولى.

كما أكد البحث على زيادة التكاليف الكلية للمحاصيل التى تضمنها التقدير من نحو ١٣٣,٥، ١٤٩، ١٦٦، ٢٥٢ جنيهاً/للفدان لمحاصيل القمح، والذرة الشامية الصيفى، والأرز، والقطن خلال الفترة الأولى، إلى نحو ١٥٣٥,٥، ١٤٥٦، ١٥١٨، ١٩١٩ جنيها/للفدان خلال الفترة الثانية، وقدرت نسبة الزيادة فى التكاليف الكلية الفدانية بحوالى ١٠٥٠,٥٪، ٨٧٦٪، ٨١٤٪، ٦٦١٪ على الترتيب لذات المحاصيل المدروسة من متوسط الفترة الأولى.

كما لوحظ زيادة صافى العائد الفدانى للمحاصيل المشار إليها من حوالى ٦٩، ٤٩، ٦٥، ٩٧ جنيها للمحاصيل الأربعة خلال الفترة الأولى، إلى نحو ٩٣٤، ٧١٥، ١٠٠٦، ٥٥٠ جنيهاً/للفدان على الترتيب خلال الفترة الثانية، وقدرت نسبة الزيادة بحوالى ١٢٥٧٪، ١٣٥٨٪، ١٤٥٠٪، ٤٦٥٪ من متوسط الفترة الأولى، مما يشير إلى أن محصول الأرز احتل المرتبة الأولى من حيث أربحيته مقارنة بالمحاصيل الأخرى، ويفسر ذلك زيادة التوسع فى زراعته، كما تؤكد أن محصول الأرز هو المحصول المنافس لمحصول القطن فى الدورة الزراعية.

أما الفصل الأول من الباب الرابع، فقد اهتم بدراسة الموارد والإمكانيات الاقتصادية والزراعية بمحافظة الدقهلية، من حيث الموقع الجغرافى، والموارد البشرية، حيث تبين أن عدد سكان محافظة الدقهلية قد بلغ نحو ٤,٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٢، يتركز معظمهم فى مدينة المنصورة، وميت غمر، وبلقاس، وأجا، والسنبلاوين، وقد بلغت الكثافة السكانية للمساحة المأهولة بها حوالى ١٣٦٤

نسمة فى الكيلومتر المربع، كما بلغت مساحة المحافظة حوالى ٣٤٧٠كم٢، مما يشكل عبئاً وضغطاً على الموارد الأرضية بها، ويوجد بالمحافظة ١١٣ وحدة محلية، و٣٦٣ قرية، و٢٠٤٨ كفر ونجع. كما بلغت نسبة سكان الحضر بها فى عام ٢٠٠٢ حوالى ٢٨٪ من سكان المحافظة، بينما بلغت نسبة سكان الريف حوالى ٧٢٪ من إجمالى عدد السكان بها، ويمثل ذلك ثروة بشرية تمد النشاط الزراعى بكل ما يحتاجه من عمالة، كما أن غالبية سكان المحافظة هم فى الأصل من المشتغلين بالزراعة أيضاً، لذلك فهى تعتبر من المحافظات الزراعية، مما جعلها تصنف ضمن سلة الغلال والغذاء فى الدلتا.

أما فيما يتعلق بالعمالة الزراعية بمحافظة الدقهلية فقد بلغ عددها نحو ٨٢٢,١ ألف عامل، منهم حوالى ٣٣٨,٧ ألف من العمالة الزراعية الدائمة سواء كان ذلك العامل حائز يعمل حيازته، أو أجيراً يعمل لدى الغير بأجر، وقد مثلت نسبة العمالة الزراعية الدائمة بالمحافظة نحو ٤٤,٥٪ من إجمالى عدد العمالة الزراعية، بينما بلغ عدد العمالة الزراعية المؤقتة نحو ٤٨٣,٤ ألف عامل، يمثلون حوالى ٥٥,٥٪ من إجمالى العمالة الزراعية بالمحافظة.

أما فيما يتعلق بالموارد الأرضية، فتعتبر محافظة الدقهلية فى المرتبة الرابعة فى ترتيب محافظات الوجه البحرى، من حيث المساحة، حيث بلغت مساحتها نحو ٣٤٧٠ كم٢، وذلك بعد محافظات البحيرة، والشرقية، وكفر الشيخ، كما أن إجمالى مساحة المحافظة من الأراضى المزروعة فى عام ٢٠٠٣ قد بلغت حوالى ٦٤٤,٩ ألف فدان تمثل حوالى ٨٠٪ من إجمالى المسطح الكلى للمحافظة.

أما من حيث الموارد المائية، فيعتبر نهر النيل المورد الرئيسى للمياه بها، والذى يغذى شبكة الرى بمحافظة الدقهلية من خلال فرع دمياط والذى يمر بأراضى المحافظة بطول يبلغ حوالى ١٢٠كم، أى بنسبة بلغت حوالى ٤٨٪ من الطول الكلى لفرع دمياط البالغ نحو ٢٣٩كم.

أما فيما يختص بالصرف الزراعى، فقد بلغت المساحة التى تم تنفيذ مشروعات الصرف المغطى بها عام ١٩٩٠ نحو ٤١٩ ألف فدان تمثل نحو ١١,٥٪ من نظيرتها على مستوى الجمهورية، والتى تمثل نحو ٦٦٪ من جملة المساحة المزروعة بالمحافظة.

أما فيما يتعلق باستصلاح الأراضى فى محافظة الدقهلية، فتعتبر محافظة

الدقهلية من المحافظات التى لا تتمتع بمساحات كبيرة من أراضى الاستصلاح أو الأراضى القابلة للاستزراع، لذلك ينبغى زيادة الاهتمام بخصوبة التربة بالأراضى القديمة.

وقد تعرض الفصل الثانى من هذا الباب لدور المؤسسات الاقتصادية المختلفة فى توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى بمحافظة الدقهلية، حيث مثلت قيمة الموزع من المبيدات عن طريق التعاونيات الزراعية قدر بحوالى ١٥ مليون جنيه، فى حين قامت تلك التعاونيات بتوزيع أسمدة بلغت قيمتها نحو ٦٩ مليون جنيه، بالإضافة إلى دورها فى توزيع التقاوى على زراعها وذلك خلال عام ٢٠٠٢.

كما تناول البحث دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى بمحافظة الدقهلية، بجانب دوره كبنك تمويلى حيث قام باستلام حصة من الأسمدة الآزوتية بنسبة حوالى ٣٥٪ وتوزيعها على الزراع بعد أزمة الأسمدة خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، بجانب تمويل الجمعيات التعاونية الزراعية، بالإضافة إلى تمويل القطاع الخاص من الشركات والوكلاء والموزعين وتجار التجزئة على مستوى القرية لضمان توفير مستلزمات الإنتاج لمختلف الأنواع التى يطلبها الزراع.

كما اتضح أن للإصلاح الزراعى دوراً فى توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى على أعضائه بجانب الخدمات الأخرى التى يقدمها لأعضائه، حيث ساهمت تعاونيات الإصلاح الزراعى فى توفير تقاوى المحاصيل الرئيسية بنحو ٥٦١ أردب من بذرة القطن، ونحو ١٤١٩ أردب كتقاوى للأرز، وحوالى ١٠٥ طن تقاوى أذرة شامية، وحوالى ١٤٩٩ أردب كتقاوى للقمح خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

كما اتضح أن للقطاع الخاص دوراً هاماً فى توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى بمحافظة الدقهلية، وذلك بعد أن بلغ عدد تراخيص تجار التقاوى نحو ٢١٠ رخصة، كما بلغ عدد تراخيص تجارة المخصبات للقطاع الخاص بمحافظة الدقهلية نحو ٢٧٠ رخصة، كما بلغ عدد تراخيص تجارة المبيدات الحشرية الممنوحة للأفراد وشركات القطاع الخاص بنحو ٢٦١ رخصة، وذلك خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٤).

أما من ناحية دور البورصة الزراعية فى تجارة مستلزمات الإنتاج

الزراعى بمحافظة الدقهلية. فقد اتضح احتكاره على منفذاً وحيداً بمقر الهيئة الزراعية المصرية بالمنصورة، كما أنه لم يمارس دوراً حقيقياً فى توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى.

وفيما يتعلق بتطور قيمة بنود مستلزمات الإنتاج النباتى من إجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى بمحافظة الدقهلية فقد تبين زيادة قيمة الأسمدة الكيماوية وقيمة المبيدات، وقيمة التقاوى، وقيمة الوقود والزيوت من مستلزمات الإنتاج النباتى بمحافظة الدقهلية من نحو ١٠٩، ٥٧,٧، ١١٢، ٢١ مليون جنيهاً، خلال الفترة الأولى، إلى نحو ٤١١,٥، ٣١١، ٣٧٣، ٤٨٦ مليون جنيهاً خلال الفترة الثانية على الترتيب، كما بلغت نسبة الزيادة حوالى ٢٧٩٪، ٢٦٥,٧٪، ٢٣٢٪، ٢١٨١٪ على الترتيب لبنود مستلزمات الإنتاج النباتى بمحافظة الدقهلية من متوسط الفترة الأولى على الترتيب أيضاً.

وفيما يتعلق بتطور إجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى، وتطور إجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج الحيوانى، وتطور إجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى، فقد لوحظ أنها زادت من نحو ٣، ١٢٣٠، ١٥٣٠ مليون جنيهاً خلال الفترة الأولى، إلى حوالى ١٤٨١، ٦١٥١، ٧٦٣٢ مليون جنيهاً على الترتيب خلال الفترة الثانية، كما بلغت نسبة الزيادة لكل من إجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى، وإجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج الحيوان على الترتيب خلال الفترة الثانية، كما بلغت نسبة الزيادة لكل من إجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج النباتى، وإجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج الحيوانى، وإجمالى مستلزمات الإنتاج الزراعى بحوالى ٣٩٣٪، ٣٠٠٪، ٣٩٩٪ على الترتيب من متوسط الفترة الأولى.

كما تعرض الفصل الثالث من ذات الباب لأثر سياسة التحرر الاقتصادى على هيكل إنتاج أهم المحاصيل الرئيسية بمحافظة الدقهلية حيث تبين زيادة المساحة المزروعة بها من محصول القمح، والأرز على الترتيب من نحو ١٤٥,٥، ٢٧٨ ألف فدان خلال الفترة الأولى، إلى نحو ٢٢٥، ٤٣٥ ألف فدان خلال الفترة الثانية على الترتيب، كما بلغت نسبة الزيادة حوالى ٥٤,٧٪، ٥٦٪ من متوسط الفترة الأولى.

كما تبين تذبذب المساحة المزروعة بمحصول الذرة الشامية الصيفى ما بين نحو ٤٢,٤ آلف فدان كحد أدنى كمتوسط للفترة (١٩٨٣- ١٩٩٧)، وحوالى

٧١,٨ ألف فدان كحد أعلى كمتوسط للفترة (١٩٨٨-١٩٩٢)، كما لوحظ انخفاض المساحة المزروعة بالقطن بمحافظة الدقهلية من حوالى ١٩٧ ألف فدان خلال الفترة الأولى، إلى نحو ٨٨,٣ ألف فدان خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٢)، كما بلغت نسبة الانخفاض فى المساحة المزروعة حوالى ٥٥,٢٪ من متوسط الفترة الأولى.

كما تبين زيادة الإنتاجية لمحصول القمح، والذرة الشامية الصيفى، والأرز بمحافظة الدقهلية من نحو ١٠,١، ١٤,٤ أردبا/فدان، ٢,٣ طن/فدان على الترتيب خلال الفترة الأولى، إلى حوالى ١٩,٨ أردبا، ٢٤,٢ أردبا/فدان، ٣,٩ طن/فدان على الترتيب خلال الفترة الأولى، كما بلغت نسبة الزيادة بحوالى ٧٤٪، ٨٠٪، ٦٨٪ على الترتيب من متوسط الفترة الأولى.

بينما تبين انخفاض إنتاجية القطن بمحافظة الدقهلية من حوالى ٧ قنطار/فدان خلال الفترة الأولى، إلى حوالى ٥,٤ قنطار/فدان خلال الفترة الثانية، وبلغت نسبة الانخفاض حوالى ٢٣٪ من متوسط الفترة الأولى.

كما أشارت تقديرات البحث إلى زيادة نسبة الأسعار المزرعية للمحاصيل المدروسة حيث بلغت نحو ٨٦٢٪، ٥٧٣٪، ٦٥٧٪، ٦٦٩٪ لمحاصيل القمح، والذرة الشامية الصيفى، والأرز، والقطن بذات المحافظة وذلك من متوسط الفترة الأولى.

كما أكد البحث على زيادة التكاليف الكلية للفدان لمحاصيل القمح، والذرة الشامية الصيفى، والأرز، والقطن، حيث بلغت نسبة الزيادة حوالى ١٢٥٦,٥٪، ١١٤٦٪، ١٠٧٠٪، ٥٧٦٪ وذلك من متوسط تكاليف الفترة الأولى على الترتيب، كما تبين زيادة صافى العائد الفدانى لتلك المحاصيل. حيث بلغت نسبة الزيادة حوالى ١٠٩٪، ٧٩٩٪، ١٣٣٢٪، ٢٧٧٪ من متوسط الفترة الأولى، وهذا يفسر زيادة مساحة الأرز المزروعة بمحافظة الدقهلية على حساب المساحة المزروعة بالقطن.

وعند دراسة مسئولية الزيادة فى قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى عن الزيادة الحادثة فى إجمالى تكاليف أهم المحاصيل بمحافظة الدقهلية، فقد اتضح أن مستلزمات الإنتاج كانت تعتبر مسئولة عن حوالى ٢٤٪ من الزيادة التى حدثت فى إجمالى تكاليف إنتاج فدان القمح خلال الفترة (١٩٧٨-٢٠٠٢)، بينما بلغت نسبة الزيادة حوالى ٢٦,٤٪ خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢). كما تبين أن

مستلزمات الإنتاج الزراعى كانت تعتبر مسئولة عن حوالى ٣٠,٥٪ من الزيادة التى حدثت فى إجمالى تكاليف إنتاج فدان الأذرة الشامية الصيفى خلال الفترة (١٩٧٨-٢٠٠٢)، بينما بلغت نسبة الزيادة بحوالى ٣٤٪ خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢) لمحصول الذرة الشامية الصيفى، كما لوحظ أن مستلزمات الإنتاج الزراعى كانت تعتبر مسئولة عن حوالى ٢١,٥٪ من الزيادة التى حدثت فى إجمالى تكاليف إنتاج فدان الأرز خلال الفترة (١٩٧٨-٢٠٠٢). بينما بلغت نسبة الزيادة بحوالى ١٣٪ خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢) لمحصول الأرز. كما اتضح أن مستلزمات الإنتاج الزراعى كانت تعتبر مسئولة عن حوالى ١٧٪ من الزيادة التى حدثت فى إجمالى تكاليف إنتاج فدان القطن خلال الفترة (١٩٧٨-٢٠٠٢)، بينما بلغت نسبة الزيادة حوالى ٢٤٪ خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢) لمحصول القطن.

تضمن الفصل الأول من الباب الخامس تقييم أداء تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى من وجهة نظر الزراع، وتجار القطاع الخاص بالعينة، وذلك من خلال استجلاء موقف تجار القطاع الخاص لمستلزمات الإنتاج الزراعى فى جزئين، اختص الجزء الأول من ذات الفصل استطلاع رأى الزراع بالعينة فى هذا الخصوص، وذلك لمعرفة أداء تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى من وجهة نظر الزراع، تضمن تحديد الأهمية النسبية لمصادر توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى بمناطق العينة. كما تبين أن هناك بعض المصادر التى لم يتعامل معها الزراع مثل البورصة الزراعية، وكذلك المجالس الإرشادية الزراعية، كما أن زراع مناطق الإصلاح الزراعى، اقتصر تعامل أغلبهم مع جمعيات الإصلاح الزراعى بمناطق العينة.

كما تبين استمرار دور المصادر الحكومية فى توزيع الأسمدة الكيماوية والتقاوى خلال فترة التحرر الاقتصادى، حيث ساهمت تلك المصادر بحوالى ٦٦,٧٪، ٦٩٪ على الترتيب من إجمالى الكمية الموزعة على زراع العينة. فى حين احتل القطاع الخاص المرتبة الأولى فى مجال توزيع المبيدات الكيماوية، حيث ساهم بحوالى ٧٥٪ من جملة احتياجات زراع العينة من المبيدات الكيماوية.

كما أشار البحث لأسباب تعامل الزراع مع مصادر توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى، حيث تبين أن أهم أسباب تعامل الزراع مع المصادر الرسمية

للحصول على الأسمدة بأن يرجع إلى انخفاض أسعارها بالمقارنة مع أسعار مصادرها الأخرى، وقربها من مزارعهم، وحسن تعامل المسئول المختص مع الزراع، وثقتهم فى المصادر الحكومية من حيث جودة السماد، وصحة أوزان عبواته وسلامتها.

كما أوضح الزراع أنهم يلجأون لتجار القطاع الخاص فى الحصول على الأسمدة عند عدم توافرها بالمصادر الحكومية، وكذلك عند رغبتهم فى الحصول على تسهيلات ائتمانية، وأفاد غالبية زراع العينة أن القطاع الخاص يقدم لهم خدمات إرشادية، بالإضافة إلى أنه يقدم تسهيلات فى نقل الأسمدة لمزارعهم أيضاً.

كما بين أغلب زراع العينة أن من بين أهم أسباب التعامل مع المصادر الرسمية فى الحصول على التقاوى إنما يرجع إلى جودة التقاوى بها، وسلامة العبوة ووزنها بالمصادر الرسمية، وتوافرها فى الوقت المناسب، وانخفاض من أسعارها بالمقارنة بالمصادر الأخرى، كما أن المصادر الرسمية تقدم الإرشادات المتعلقة باستعمالها، فضلاً عن قرب مصادر التوزيع لمزارعهم. وحسن تعامل المسئول المختص مع زراع العينة مع زيادة ثقة الزراع فى المصادر الحكومية، كما أوضح زراع العينة أهم أسباب التعامل مع القطاع الخاص فى مجال الحصول على التقاوى، حيث أفادوا أنهم يلجأون للقطاع الخاص فى حالة عدم توافرها بالمصادر الرسمية، وعند الرغبة فى حصولهم على تسهيلات ائتمانية، كما أن تجار القطاع الخاص يعملون على توفير الأنواع المطلوبة لهم، بالإضافة إلى سهولة حصولهم على التقاوى منهم بطريقة سهلة. كما اتضح تقلص دور بنك القرية فى مجال توزيع التقاوى خلال السنوات الأخيرة، بإضافة إلى وجود منافسة قوية بين المصادر المختلفة التى تعمل فى توزيع التقاوى مما يوضح أهمية الرقابة على مصادر توزيعها وإنتاجها.

كما بين أغلب زراع العينة أن أهم أسباب التعامل مع تجار القطاع الخاص فى حصولهم على المبيدات الكيماوية وهى فى حالة عدم وجودها بالمصادر الرسمية، كما أن القطاع الخاص، يعمل على توفير الأنواع المطلوبة من المبيدات الكيماوية، وفى التوقيتات المناسبة، كما أن القطاع الخاص يقدم للزراع الإرشادات الخاصة باستعمال المبيدات بطريقة صحيحة.

كما لوحظ أن غالبية فى الإصلاح الزراعى يرغبون فى التعامل مع

جمعيات الإصلاح الزراعى فى الحصول على الأسمدة الكيماوية، والتقاوى والمبيدات لتفتهم فيها من حيث الجودة، وسلامة وزنها، فضلاً عن تقديمها تسهيلات فى السداد، وعند دراسة طريقة سداد الزراع، ونوع الضمان فى الحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعى طبقاً لمصادر التعامل فيها، تبين أن القطاع الخاص يقدم تسهيلات فى السداد وذلك من خلال فتح حسابات جارية، وبدون ضمان فى حالة حصول الزراع على مستلزمات الإنتاج الزراعى، فى حين يستلزم السداد فى التعاونيات بالكامل ونقداً بمجرد استلام البضاعة، أما بالنسبة لبنك القرية فقد أفاد زراع العينة بأنهم يحصلون منه على مستلزمات الإنتاج الزراعى بالأجل، وبضمان شيك، مع عمل إجراءات من قبل البنك والتوقيع عليها من قبل الزراع، أما بالنسبة لأسلوب السداد فى إدارة إنتاج التقاوى فإنه يقتصر على السداد نقداً بمجرد استلام البضاعة، فى حين تعمل جمعيات الإصلاح الزراعى على تقديم تسهيلات أيضاً فى السداد، حيث تأجل السداد لمزارعها لحين بيع المحصول، ويتم ذلك لضمان توقيع المزارع على فيشة الحساب طرف جمعية الإصلاح الزراعى.

أما بالنسبة لدور الإرشاد الحكومى بعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى، فقد تبين أن هناك قصوراً شديداً فى تقديم تلك الإرشادات الخاصة بالأسمدة من حيث الكمية والنوعيات المناسبة، والتوقيتات الملائمة، قد أفاد بذلك نحو ٧٥٪ من زراع العينة لذلك المستلزم، أما فيما يختص بتقديم الإرشاد الحكومى للزراع بخصوص التقاوى فقد أفاد نحو ٦٢٪ من زراع العينة أنهم تلقوا إرشادات تتعلق بالأنواع الملائمة، والكميات التى يجب استخدامها، والتوقيتات الأفضل لاستخدام كل صنف منها، وبالنسبة للإرشادات الحكومية المتعلقة بعملية استخدام المبيدات الكيماوية فى مقاومة الآفات فقد أوضح معظم زراع العينة أنهم لم يحصلوا على أى إرشادات حكومية تتعلق بالكميات، والنوعيات، والتوقيتات المناسبة، حيث أفاد بذلك نحو ٦٥٪ من زراع العينة، وأرجعوا ذلك إلى عدم وجود المهندس الزراعى المختص بشكل دائم، أو لقصور فى معلوماته بهذا الشأن.

أما بالنسبة لأثر تحرير تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى على الكميات المستخدمة منها، فقد اتضح انخفاض الكميات المستخدمة من الأسمدة الآزوتية، والأسمدة البوتاسية، وذلك لارتفاع أسعارها أو لعدم توفرها فى الوقت المناسب لاستخدامها، بينما لم تتغير الكميات المستخدمة من الأسمدة الفوسفاتية لأغلب زراع العينة، كما لم تتأثر الكميات المستخدمة من التقاوى اللازمة لمحاصيل

القمح، والذرة الشامية، والأرز، والقطن. كما أفاد نحو ٧٦٪ من زراع العينة إلى انخفاض الكمية المستخدمة من المبيدات الكيماوية، وذلك لارتفاع أسعارها مما أدى إلى ترشيد استخدامها، واقتصار استخدام المبيدات عند الضرورة اللازمة لذلك.

أما فيما يختص بأداء تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى من وجهة نظر التجار فقد التزم تجار مستلزمات الإنتاج الزراعى بتطبيق التعليمات الحكومية فى ممارسة أنشطتهم حيث اتضح أن تجار التقاوى أكثر التزاماً، يليهم تجار المبيدات، ثم تجار الأسمدة، وقد أفاد بذلك تجار العينة المدروسة بمحافظة الدقهلية.

وعند دراسة طريقة ونظام تعامل التجار مع مصادر حصولهم على مستلزمات الإنتاج الزراعى، تبين أن أغلب تعامل تجار الأسمدة فى حصولهم على احتياجاتهم يتم نقداً بمجرد استلام الأسمدة وفى بعض الأحيان دفع القيمة مقدماً، بينما أفاد تجار التقاوى أن أغلب تعاملاتهم فى الحصول على التقاوى تعتمد على بضاعة أمانة فى أول الموسم، مع اشتراط توقع التجار على شيك أو التوقيع على فاتورة الشراء على أن يتم الدفع فى نهاية الموسم بعد استرداد المتبقى لديهم لمصدر توريد التقاوى لهم، أما تجار المبيدات فقد أفادوا بأن الأسلوب الشائع لطريقة حصولهم على احتياجاتهم من المستلزم هو دفع جزء نقداً، أما باقى الثمن فيتفق عليه مع المورد بضمان التوقيع على شيك.

أما من حيث وصف سوق مستلزمات الإنتاج الزراعى بعينة البحث بمحافظة الدقهلية، فقد تبين أن سوق الأسمدة غير مستقرة وغير محددة، وقد أفاد بذلك تجار الأسمدة بالعينة، كما انتقدوا نظام توزيع الأسمدة بحصص لكبار التجار، حيث يؤدى ذلك من وجهة نظرهم إلى احتكارهم للسوق وخلق أزمات به، أما سوق التقاوى فقد اتضح أنها سوقاً مستقرة نسبياً، ويوجد بها منافسة بين القطاعات المختلفة التى تقوم بتوزيع التقاوى.

أما بالنسبة لسوق المبيدات الكيماوية فقد أفاد أغلب تجار العينة، بأنها أقدم تجارة تم تحريرها، ولا يوجد منافسة بينها وبين باقى القطاعات التى تعمل فى مجال توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى مثل التعاونيات. كما تناول ذلك الجزء من البحث خصائص تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى بعد تطبيق سياسة تحرير التجارة من حيث تعامل المنشأة مع الزراع، وطريقة السداد وهامش الربح،

والمنافسة بين مصادر تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى، كما تناول أثر تحرير تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعى على أسعارها. وذلك باستخدام نسبة التغير فى أسعارها بعد التحرير الاقتصادى عنه قبل التحرر الاقتصادى، حيث أن أسعار الأسمدة (بالشيكارة) حدث بها زيادة فى الأسعار تراوحت بين ٢١٪-٦٣٪، بينما ارتفعت نسبة الأسعار للتقاوى (١كجم) ما بين ٧٦٪-٩٠٪، فى حين تراوحت نسبة الزيادة فى أسعار المبيدات بالعبوة من حوالى ٢٠٪- ٤٩٪ وذلك للمحاصيل التى تضمنها البحث.

أما فيما يتعلق بالشكل والمعوقات التى واجهت تجار مستلزمات الإنتاج الزراعى، وسبل التغلب عليها، فقد اتضح أن أهم مشاكل تجار الأسمدة قد تضمنت: عدم استقرار توزيع حصص متساوية من الأسمدة الآزوتية بين القطاعات المختلفة التى تعمل فى توزيعها هى التعاونيات، وبنك القرية، والقطاع الخاص، حيث أدى ذلك إلى عدم ثقة تجار القطاع الخاص فى تحرير تجارتها، وكذلك من حيث أسلوب توزيع حصة القطاع الخاص على كبار التجار، والوكلاء مما يؤدى إلى احتكارهم فى سوق القطاع الخاص ووجود أزمات بها.

كما تضمنت أغلب مشاكل تجار التقاوى: عدم وجود معلومات مسبقة عن المساحات المستهدف زراعتها بالمحاصيل المختلفة، الأمر الذى يترتب عليه ظهور مشكلة زيادة المرتد من التقاوى، مما يسبب خسائر للتجار وشركات إنتاج التقاوى، وارتفاع رسوم سحب عينات التقاوى

أما أغلب مشاكل تجار المبيدات فقد تمثلت فى كونها تجارة شبه احتكارية لأغلب كبار التجار أو الموزعين أو المستوردين، كما اتضح غياب المنافسة بين القطاع الخاص والتعاونيات فى ذلك المستلزم.

كما تضمنت اقتراحات تجار الأسمدة بضرورة العمل على استقرار حصص توزيع الأسمدة الآزوتية مع القطاعات التى تعمل فى مجال توزيعها، كما تضمنت اقتراحات تجار التقاوى بضرورة العمل على توفير معلومات مسبقة عن المساحات المستهدف زراعتها بالمحاصيل المختلفة من خلال الالتزام بالدورة الزراعية وذلك للتغلب على مشكلة زيادة المرتد من التقاوى. مما قد تسبب خسارة للتجار وشركات إنتاج التقاوى. كما أن سبل التغلب على مشاكل تجار المبيدات الكيماوية تتطرق إلى اعطاء صفة الضبطية القضائية لجهة الرقابة على ذلك القطاع فى كل محافظة، والعمل على تفعيل دور التعاونيات فى توزيع

المبيدات والقيام بترخيص السيارات التى تعمل فى توزيع المبيدات المجهولة المصدر وعدم تبعيتها لمحلات مرخصة.

أما الفصل الثانى من الباب الخامس، فقد تناول الكفاءة الاقتصادية للانتاج الزراعى النباتى بمحافظة الدقهلية، حيث أشار للخصائص الاجتماعية للزراع بعينة البحث.

كما تناول التقدير الإحصائى لدوال إنتاج أهم المحاصيل بعينة البحث، حيث تضمن تقدير دالة الإنتاج الزراعى لمحصول القمح، بالإضافة إلى تقدير أهم المقاييس الوصفية لإنتاج المحصول، وكذلك التعرف على العوامل المؤثرة على إنتاجه، سواء فى مناطق جمعيات الائتمان الزراعى، أو جمعيات الاصلاح الزراعى. كما تم تقدير وتوضيح العوامل التى أثرت على إنتاج محصول القمح وفقاً للفئات الحيازية بالعينة. وبنفس الأسلوب السابق، تم تقدير دالات الإنتاج الزراعى للمحاصيل الثلاثة الأخرى.

وبالنسبة لدالة إنتاج القمح، فقد اتضح أن أكثر العوامل تأثيراً على إنتاجه لدى الزراع بالعينة، فقد تضمنت كمية التقاوى، وعدد مرات الرش الكيماوى، وقيمة تكاليف الخدمة، وقيمة الأسمدة الكيماوية، فضلاً عن عدد مرات رى المحصول.

أما بالنسبة لتقدير دالات الإنتاج لنفس المحصول فى الفئات الحيازية الثلاث. فقد تبين أن كمية التقاوى وعدد مرات الرش كانا أكثر العوامل تأثيراً على إنتاج المحصول بالفئة الحيازية الأولى، أما فى العينة الحيازية الثانية، فقد اتضح أن تكاليف الخدمة، وكمية التقاوى كانتا هما العوامل الأكثر تأثيرا على إنتاج المحصول، أما فى الفئة الثالثة فإن عدد مرات رى المحصول كانت هى العامل الأكثر تأثيرا على إنتاجه.

أما بالنسبة لدالة إنتاج محصول الذرة الشامية الصيفى فقد لوحظ أن إجمالى تكاليف الخدمة، وقيمة الأسمدة الكيماوية، وإجمالى عدد العاملين فى زراعة المحصول، كانت أكثر العوامل تأثيراً على إنتاج محصول الذرة الشامية الصيفى، وذلك بالنسبة لزراع المحصول فى مناطق الائتمان الزراعى.

وبالنسبة للزراع فى مناطق الاصلاح الزراعى فقد كانت كمية التقاوى هى العامل الأكثر تأثيرا على الانتاج، أما بالنسبة لدالات إنتاج المحصول فى مختلف

الفئات الحيازية. فقد اتضح أن قيمة الأسمدة فى الفئة الحيازية الأولى، وأن عدد العاملين وإجمالى تكاليف الخدمة، وأن قيمة الأسمدة الكيماوية كانت هى العوامل الأكثر تأثيراً فى الفئات الحيازية الثلاث على الترتيب.

وفيما يتعلق بدالة إنتاج محصول الأرز، فقد اتضح أن كمية التقاوى، وعدد مرات الرش، وعدد مرات الرى كانت هى العوامل الأكثر تأثيراً فى إنتاج محصول الأرز، سواء فى مناطق الائتمان أو الاصلاح الزراعى. أما بالنسبة لدالة إنتاج محصول الأرز فى الفئات الحيازية الثلاث المختلفة، فقد اتضح أن كمية التقاوى، وعدد مرات الرى، وعدد العاملين كانت هى العوامل الأكثر تأثراً للزراع فى الفئة الحيازية الأولى، بينما مثل عدد مرات الرش، وتكاليف خدمة الفدان العوامل الأكثر تأثيراً فى الفئة الحيازية الثانية.، بينما اقتصر تأثر كمية الأسمدة الكيماوية على زراع الفئة الحيازية الثالثة فقط.

وفيما يتعلق بدالة إنتاج محصول القطن، فقد اتضح من تقديرات البحث أن كمية الأسمدة، وعدد مرات الرش، وإجمالى تكاليف خدمة الفدان، وكمية الأسمدة الكيماوية كانت هى أكثر العوامل تأثيراً على إنتاج محصول القطن، وذلك فى مناطق الائتمان والاصلاح الزراعى معاً، بينما فى الفئة الحيازية الأولى كان العامل الخاص بعدد مرات الرش هو الأكثر تأثيراً فى الإنتاج، بينما اتضح أن إجمالى تكاليف خدمة الفدان، بالإضافة إلى عدد مرات الرش أيضا كانا العاملين الأكثر تأثيراً على إنتاج القطن، وذلك فى الفئتين الحيازيتين الثانية والثالثة.

وقد أشارت تقديرات قيم المرونات الانتاجية الاجمالية للمحاصيل التى تضمنها البحث أن إنتاجها كان يتم فى مرحلة تزايد السعة بالنسبة لزراع القمح فى كل من مناطق الاصلاح الزراعى ولمختلف الفئات الحيازية، بينما كان إنتاج القمح متناقصاً بالنسبة للسلعة للزراع فى مناطق الائتمان الزراعى.

أما بالنسبة لمحصول الذرة الشامية فقد أشارت قيم المرونات الاجمالية لدالات إنتاجه، أنه يتم إنتاجه فى مرحلة تزايد السعة سواء مع اختلاف مناطق إنتاجه، أو فئات حيازة زراعية.

وفيما يتعلق بمحصول الأرز فقد تبين أن دالة إنتاجه كانت سعة متزايدة فى مناطق الائتمان ومناطق الاصلاح الزراعى أيضاً، وكذلك فى الفئات الحيازية الأولى والثالثة.

أما بالنسبة لدالة إنتاج القطن، فقد اتضح أن دالاته المقدرة كانت ذات سعة متزايدة فى مناطق الاصلاح الزراعى فقط، لجميع الفئات الحيازية.

كما تناول البحث أثر سياسة التحرر الاقتصادى على أربحية محاصيل القمح، والذرة الشامية الصيفى، والأرز، والقطن وذلك بعينة البحث موسم ٢٠٠٢/٢٠٠٣، من حيث صافى العائد الفدانى، فقد تبين أن محصول القطن جاء فى المرتبة الأولى، يليه محصول الأرز، ثم محصول الذرة الشامية، وأخيراً محصول القمح، حيث بلغ صافى العائد الفدانى نو ٢٤٥٤,٣، ٢٠٠٦,٦، ٩٢٠، ٧٠٨ جنيهاً للمحاصيل المشار إليها على الترتيب. إلا أنه عند مقارنة صافى العائد الفدانى (جنيه/شهر)، فقد احتل محصول الأرز المرتبة الأولى، يليه القطن، ثم الذرة الشامية الصيفى، والقمح حيث قدر ذلك العائد بحوالى ٤٠١,٣، ٣٠٦,٨، ٢٣٠، ١١٨ جنيهاً على الترتيب، أما من حيث أربحية الجنيه للفدان، فقد حقق القطن المرتبة الأولى، ثم محصول الأرز، يليه محصول القمح، وأخيراً محصول الشامية الصيفى وذلك بقيم بلغت حوالى ١,٤١، ١,٠، ٠,٦٤، ٠,٥٧ جنيهاً على الترتيب.

وفيما يتعلق بأربحية الجنيه/شهر/للفدان، فقد أظهرت تقديرات البحث أن محصول الأرز قد جاء فى المرتبة الأولى، يليه محصول القطن، ثم محصول الذرة الشامية الصيفى، فالقمح وذلك بقيم بلغت حوالى ٢٠، ١٨، ١٤، ١١ قرشاً على الترتيب.

وفى ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإنها توصى بالآتى:

١ - ضرورة الاتجاه إلى ربط أسعار المنتج النهائى للمحاصيل ومستلزمات الإنتاج الزراعى بمثيلتها العالمية، مع استمرار الدولة فى ضمان حدود دنيا لأسعار المحاصيل الزراعية الأساسية مع الاعلان عنها بوقت كافى. حتى يسترشد الزراع بها عند اتخاذ قراراتهم الإنتاجية.

٢ - العمل على زيادة فاعلية المنافسة فى سوق مستلزمات الإنتاج ومنع الاحتكارات المختلفة به وذلك من خلال تشجيع التعاونيات الزراعية، وأن تسعى التعاونيات لامتلاك حصص فى المصانع أو المشاركة فى إنشاء مصانع للأسمدة مع فتح حرية الاستيراد أمام القطاع التعاونى، والقطاع الخاص من خلال بنك التنمية والائتمان الزراعى.

٣ - ضرورة الاهتمام بتوفير شبكة معلومات للجمعيات التعاونية الزراعية

بالقرى مع ربطها بالمستويات الأعلى وذلك لنشر المعلومات الفنية وأيضاً بيانات عن المحاصيل المستهدف زراعتها، والاعلان عن مستلزمات الإنتاج المتوفرة بها، مع الاهتمام بالتزام المزارع بالدورة الزراعية.

٤ - تطوير الإرشاد الزراعى وبرامجه والعمل على ربط البحوث بالإرشاد من خلال تكامل المعاهد البحثية والجامعات مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى والتى يجب أن تسعى إلى ذلك.

٥ - يجب تخصيص جهاز إرشادى خاص لمحصول القطن يقوم بمتابعة محصول القطن من وقت زراعته حتى دخوله المحالج وذلك بهدف تقليل الفاقد خلال مراحله المختلفة، مع تكامله مع جهاز آخر لتسويقه داخلياً وخارجيا حتى يمكن النهوض بهذا المحصول الاستراتيجى.

٦ - زيادة فاعلية القطاع الخاص فى توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى وخاصة الأسمدة الكيماوية من خلال وضع سياسة واضحة ومستقرة للحصص الموزعة، مع تطوير مراقبة الدولة لمنع الاحتكارات وعدم حدوث أزمات أو ظهور هزات تؤثر على القطاع الزراعى.

٧ - العمل على تطوير جهاز الرقابة على أسواق مستلزمات الإنتاج الزراعى وإعطاء صلاحيات أوسع لهذا الجهاز من خلال الضبطية القضائية، مع عقد اجتماع تدريبى لتجار القطاع الخاص مع جهاز الإرشاد ومكافحة الآفات عند تجديد رخص الاتجار، كما يجب تشجيع إنشاء جمعيات أو نقابات أهلية ينتمى إليها تجار القطاع الخاص لكى تهتم بمشاكلهم والتغلب عليها، مع إعطائها فرصة للرقابة على النشاط وذلك بأن يستخرج منها شهادة سيرة ذاتية لكل تاجر حسب تخصصه عند تقديم أوراق الترخيص أو التجديد مع اعتمادها من الإدارة الزراعية التابع لها.

٨ - يجب تحديد سعر بيع مستلزمات الإنتاج الزراعى على العبوات وذلك لمنع استغلال جهل المزارع بأسعارها.

٩ - العمل على تشجيع الزراع على استخدام الأسمدة البلدية والتقاوى المحسنة وترشيد استخدام المبيدات، كما يجب حث المزارع على تنفيذ التعليمات المدونة على عبوات مستلزمات الإنتاج الزراعى عند الاستخدام.

١٠- تدعيم قدرات الشركات المحلية لإنتاج الأسمدة التجارية حتى تتمكن من توفير احتياجات الزراع بأعلى طاقة إنتاجية ممكنة، مع تمكينها من بيع ذلك الإنتاج محلياً بأسعار عادلة تحقق عائداً جيداً على الاستثمار فى ذلك

النشاط الاستراتيجى.

١١- السماح للشركات العاملة فى مجال إنتاج الأسمدة من بيع نسبة ما من إنتاجها خلال فترة انخفاض الطلب المحلى عليها (أكتوبر، ومارس) وذلك حتى تتمكن من تدعيم اقتصاديات تشغيلها.

١٢- إعادة النظر فى سعر الغاز الطبيعى الذى تستخدمه شركات إنتاج الأسمدة التى توجه كامل إنتاجها للبيع فى السوق المحلى بحيث يعطى ذلك ميزة نسبية لإنتاجها.

١٣- تفعيل أداء صندوق موازنة أسعار الأسمدة حتى يتمكن من تعويض مستوردى الأسمدة بالفرق بين أسعار الاستيراد والأسعار المحلية وإعادة النظر بشكل مستمر فى تعديل مبلغ الدعم الذى يقدمه الصندوق لكل طن.

١٤- إعادة النظر لرفع ضريبة المبيعات على بيع الأسمدة إذ أنها أحد مستلزمات الإنتاج الزراعى وليست منتجات نهائية أسوة بما هو متبع بالنسبة للأعلاف وبعض المستلزمات الأخرى.

١٥- ضمان تحقيق التوزيع العادل بين كافة الأطراف المتعاملة فى توزيع الأسمدة مع مراعاة أن يشمل ذلك بإعادة الانتشار الجغرافى لشركات وتجار الأسمدة، وأن يقتصر ذلك التوزيع على الشركات المرخصة دون غيرها.

١٦- العمل على زيادة وعى مستهلكى الأسمدة والتجار أيضاً بتقديم الخدمات الإرشادية اللازمة لهم لتحقيق هدفى زيادة الإنتاج من ناحية، والمحافظة على البيئة من ناحية أخرى.